الى اطلاق نار قرب الخليل في ١٩ الشهر، وألقيت قنبلة يدوية على باص في بيت لحم في ٢٣ منه، وأطلقت النار، مجدداً، على سيارة عسكرية قرب جنين في ٣٠ منه، دون وقوع اصابات.

أمّا المرحلة الثانية، فقد شهدت قفزة نوعية فتزايدت وتيرة العمليات مع بدء العام الجديد، ونفّذت ١٧ عملية في شهر كانون الثاني (يناير)، و١١ في الاسبوعين الاولين من شباط (فبراير). وبلغ المجموع العام ٣١ عملية، منها ١٩ حادثة اطلاق نار وست حوادث زرع عبوات أو القاء قنابل يدوية وست هجمات بالسكاكين والآلات الحادة، أدّت بمجملها الى مقتل ثلاثة عسكريين وجرح خمسة وقتل ثلاثة مدنيين اسرائيليين وجرح عشرة.

وكانت أول الاصابات الاسرائيلية وقعت، كما أشرنا، مع مقتل ضابط الـ «شين بيت» في القدس، في ٤ كانون الثاني (يناير)، ثم أصيب مدني بجروح اثر طعنه في حي حولون في تل ـ أبيب في اليوم ذاته، وجرح آخر عندما هاجمه فلسطينيان بزجاجة في سوق قلقيلية، في ١٢ الشهر. وبعد يوم واحد فقط طُعن ضابط اسرائيلي في المدينة نفسها، وتمّ اعتقال المهاجم. وجاءت الحادثة المثيرة التي أسفرت عن اصابة أربعة مدنيين عند محطة الباصات المركزية في تل ـ أبيب، في ١٥ منه، بينما أصيب حارس صهريج بالرصاص وفقد سلاحه في بيت ساحور في ١٩ منه. ولاقت مدنية اسرائيلية مصرعها في ظروف غامضة في حي حولون في تل ـ أبيب في اليوم التالي، في حادثة على صلة بعملية الابعاد.

الّا ان احدى أخطر الحوادث المسلحة في هذه الفترة كان التسلّل الجريء لفلسطينيين الى داخل مستوطنة غاني تال في غزة، في ٣١ كانون الثاني (يناير). حيث قتل المتسلّلون أفراد احدى الدوريات الراجلة وضمّت ثلاثة جنود بقي احدهم على قيد الحياة. وقد استولى المهاجمون على أسلحة افراد الدورية ولاذوا بالفرار. بالمقابل شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في خان يونس أسفرت عن احتجاز خمسين مواطناً. فيما ادّعت كل من حركة «حماس» و«الجهاد الاسلامي ـ كتائب الاقصى» مسؤوليتها عن العملية علماً بأن السلطات اعلنت عن العثور على بندقية تحمل شعار «فتح» (**المصدر نفسه**، ١/٢/١٩٩٣). ولم تقع أية اصابة اسرائيلية أخرى الا في ٩ شباط (فبراير)، حيث قتل مدني نتيجة اطلاق نار قرب مخيم خان يونس. وأصيب زوجان بجروح اثر اطلاق نار من داخل سيارة على سيارتهما قرب الخليل، في ١٤ منه. وانتهت الفترة قيد المراجعة بقيام شاب فلسطيني بقتل مدني اسرائيلي وجرح اثنين عند محطة للباصات تقع بالقرب من مدخل مستوطنة ارمون هانتسيف في جوار القدس الشرقية، في ١٥ منه.

الى ذلك، نفّذ الناشطون الفلسطينيون هجمات اخرى عدة، استخدموا في خلالها القنابل الحارقة الشعبية «مولوتوف»، عدا عن حرق السيارات بالوسائل الاخرى. وقد أشارت مصادر صحافية الى وقوع عملية من هذا النوع كل يوم تقريباً، غير ان المصادر الفلسطينية المحلية أوضحت ان المعدل الفعلي كان أقرب، واقعياً، الى عمليتين شعبيتين يومياً، يستدل على ذلك من وقوع ستين عملية القاء قنابل «مولوتوف» في شهر كانون الثاني (يناير) وحده (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٤/٢/١٩٩٣). وفي الوقت ذاته، قام الناشطون باعدام ١٣ فلسطينياً للاشتباه بتعاونهم مع سلطات الاحتلال في خلال الفترة قيد المراجعة، ممّا يشكّل زيادة طفيفة مقارنة بالشهور السابقة.

أمّا الدليل الاوضح على نشاط المقاومة المسلّحة الفلسطينية فهو تصريح رئيس الشرطة في شمال اسرائيل، ألبرت موسافيا، الذي لاحظ تنامي العمليات المسلحة، على عكس تراجع حوادث القاء الحجارة واشعال اطارات السيارات بنسبة ٥٠ بالمئة (**جيروزاليم بوست**، ١٦/١/١٩٩٣). وأضاف مفتش عام الشرطة الاسرائيلية، يعقوب تيرنر، في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ان العمليات المسلحة زادت بنسبة ١٥ بالمئة في داخل الارض المحتلة عام ١٩٤٨، بما فيها القدس، اذ ارتفع عددها من ٣٢٠٠ في العام ١٩٩١ الى ٣٦٢٩ عملية في العام ١٩٩٢، وشمل هذا الاحصاء أعمال «الشغب» والاحتجاج، على الارجح (**الحياة**، ١٩/١/١٩٩٣).

البحث عن وقاية

أوضح القرار الاسرائيلي بابعاد مئات الفلسطينيين طبيعة الدائرة المغلقة التي أدخلت حكومة رابين نفسها فيها. اذ انها امتنعت،